# الصالح: إعفاء الحاصلين على التطعيم من الحجر المؤسسي مستحق

أكد النائب خليل الصالح أن إعفاء الحاصلين على التطعيم من الحجر المؤسسي مستحق، ونرجو أن يصدر قرارا عاجلا من مجلس الوزراء بذلك. وقال إن هناك الكثير من القرارات التي تحتاج الى تصحيح وأولها تحميل المواطن كلفة الحجر المؤسسي، فإما أن تتحمل الحكومة التكاليف او العودة الى الحجر المنزلي.

# جوهر يطالب بإلغاء الحظر الجزئي ورؤية واضحة للدراسة

رياض عواد

طالب النائب د. حسن جوهر مجلس الوزراء، ووزارة الصحة بإعادة النظر فورا في قرار الحظر الجزئي، ووزارة التربية برؤية واضحة تجاه سير الدراسة والاختبارات في جميع المراحل الدراسية.

وقال جوهر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن «ترقب الجميع لجلسة أداء القسم ووفاء الحكومة بما وعدت به من إقرار حزمة من التشريعات إلا أن هذا لا يمنع الاهتمام بقضايا مصيرية ومهمة لجميع أفراد المجتمع».

وأوضح أن أولى هذه القضايا تتعلق بالتعليم الذي يحتاج إلى رؤية واضحة وقرار جريء وفقا لمعايير ثابتة وواضحة وعادلة للجميع حتى يتهيأ أولياء الأمور والطلبة خصوصا طلبة الصف الثاني عشر.

وأبدى جوهر استغرابه في هذا الصدد من «عدم وجود نظام واضح المعالم والقرارات المترددة والمتضاربة من وزارة التربية خصوصا فيما يتعلق بمصير الصف الثاني عشر».

وأضاف أنه « لا يعقل أن تبدأ الدراسة أول الشهر الحالي والامتحانات النهائية ستعقد في نهاية مايو ومنتصف يونيو المقبلين بينما الوزارة لم تحدد نمط الامتحانات النهائية حتى الآن».

وتساءل جوهر عن طبيعة الامتحانات وهل ستكون ورقية داخل الفصل الدراسي أم ستكون بنظام الأون لاين وهل طلاب الصف الثاني عشر هم المعنيون بأداء الاختبارات الورقية دون غيرهم من المراحل التعليمية؟

ولفت إلى أن الكثير من أولياء الامور

حسن جوهر

أرسلوا شكاوى حول نظام التعليم عن بعد خاصة برنامج التيمز مشيرا إلى أنه برنامج راق إلا أنه يحتاج إلى إشراف ودعم فني مستمرين لتدارك الأخطاء ومعالجتها بطريقة حرفية ومسؤولة.

من جانب آخر قال جوهر إن القضية الثانية هي استمرار تخبط وزارة الصحة في التعاطي مع أزمة كورونا مشيرا إلى أن هناك كما هائلا من الاستفسارات والملاحظات والأسئلة على المعلومات التي ترد من داخل الجسم الطبي الذي نفتخر فيه.

وتساءل جوهر» هل يعقل أن مؤشرات الإصابة بكورونا انخفضت في جميع دول العالم إلا في الكويت؟ وهل يعقل أن نسبة إصابة الكويتيين أصبحت ضعف إصابة الوافدين رغم أن الكويتيين يشكلون 30٪ من السكان؟».

وأضاف «ما دقة المعلومات التي تؤكد أن الإصابات في ازدياد رغم تطبيق الحظر الجزئي لمدة 12 ساعة في اليوم بالتزامن مع بدء تطعيم المواطنين والعاملين في مختلف أجهزة الدولة».

وطالب جوهر الحكومة بالأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يتحملها الناس نتيجة هذا الحظر، إضافة إلى الضغط على الشوارع الذي تسبب في الحوادث والازدحام في الأسواق ومراكز العمل خلال فترة النهار. وتساءل «هل الجائحة تنتشر في الليل ولا تنتشر في النهار؟» مؤكدا أن هذه الأسئلة كلها مستحقة وستضم للملف الخاص بمساءلة الوزير.

وشدد جوهر على ضرورة أن تكون هناك مصداقية في التعامل مع الرأي العام، معتبرا أن الحظر الجزئي (خيار فاشل)؛ حيث لم يساعد في تخفيض أعداد الإصابات والوفيات المعلنة والتي يعتبرها بيانات غير دقيقة

# الشاهين يسأل جميع الوزراء عن تطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني

قال النائب أسامة الشاهين إنه وجه أسئلة إلى كل الوزراء بشأن دور كل منهم في تطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني، داعياً الجهات المسؤولة عن الرياضة إلى تأكيد الموقف الكويتي تجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأوضح الشاهين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، «إن توجيه تلك الأسئلة يأتي من منطلق واجب إسلامي ودستوري ووطني للوقوف على الإجراءات التي تتخذها وزاراتهم والجهات التابعة لهم لتطبيق هذا التشريع الملزم بعد المستجدات الخليجية الجديدة».

وأكد أن هذه المستجدات تتطلب إجراءات جمركية ومصرفية وتجارية وانتباها وحرصا أشد وأخطر، لاكتساب التطبيع غطاء أقوى بوجود شركاء وجيران في المنطقة الخليجية، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

وأعرب الشاهين عن استنكاره ورفضه المشاركة الكويتية والخليجية في رالي (باها) الذي يعقد حالياً في الأردن بوجود مشاركة صهيونية في هذا الرالي.

ودعا الشاهين اللجنة الأوليمبية الكويتية والهيئة العامة للرياضة والاتحادات الرياضية الكويتية لمعالجة الخلل وسد الثغرات وتأكيد الموقف الكويتي الواضح والراسخ والدائم ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني

اسامه الشاهين

صالح المطيري

# المطيري: تعديل المادة 79 من الدستور لضمان توافق القوانين مع الشريعة الإسلامية

أعلن النائب صالح المطيري عن تقديمه اقتراحا بقانون لتعديل المادة 79 من الدستور وأن تتضمن ألا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان متوافقا مع الشريعة الإسلامية.

وأضاف المطيري في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذا المقترح ليس إبراء للذمة لكنه محاولة لأن تكون المادة 79 متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقال المطيري «أحمل النواب مسؤولياتهم لدعم المقترح والتوقيع عليه كما أحمل الشعب الكويتي الأصيل مسؤوليته في الضغط على النواب من أجل إقرار هذا التعديل» لافتا إلى أن الشريعة هي صمام أمان للمجتمعات

# العتيبي يقترح تأسيس شركة مساهمة لتخزين السلع والمنتجات المستوردة

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتأسيس شركة مساهمة عامة لتخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة، وطرح 50% منها للاكتتاب. ونص الاقتراح على ما يلي:

لما تواجهه الدولة والمواطنون من زيادة في أسعار السلع والمنتجات المستوردة وذلك بسبب زيادة أسعار التخزين واحتكار المستوردين لبعض السلع، وبما أن الكويت من الدول المستوردة فهذا يحتاج إلى أماكن مخصصة للتخزين، وذلك للأسباب التالية:

– عدم وجود مساحات تخزين كافية للسلع والمنتجات والمواد الغذائية والمواد الكيماوية و الادوية .

– ارتفاع تكلفة التخزين بسبب الاحتكار.

– ارتفاع اسعار المنتجات بسبب كلفة التخزين .

– الكويت دولة مستوردة وأغلب المنتجات مستوردة.

– المخالفات الكثيرة بسبب سوء التخزين الناتج عن استخدام اماكن غير مخصصة لغرض التخزين مثل العمارات والبيوت السكنية بسبب عدم وجود مخازن، وأن انسب طريقة لحل هذه المشكلات تتمثل في تأسيس شركة مساهمة بغرض إنشاء مخازن للسلع المستوردة بحيث تطرح 50% من أسهمها للاكتتاب العام ، وتمتلك الدولة 50% من أسهمها بحيث لا يقل مساحة المخزن الواحد عن مساحة 500،000 متر مربع لاستيعاب أكبر قدر من السلع والمنتجات

فارس العتيبي

المستوردة ، وذلك في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

أولاً : « تأسيس شركة مساهمة عامة يكون غرضها تخزين جميع السلع والمنتجات المستوردة بتخصيص مخازن ومساحة كل مخزن لا تقل عن 500،000 متر مربع في 3 مناطق شمال وجنوب ووسط الكويت «.

ثانياً :– تكون حصص الشركة على الوجة التالي :–

–1 50% من أسهمها تمتلكها الدولة .

–2 50% من أسهمها تطرح للاكتتاب العام .

ثالثاً :– تلتزم الشركة بنسبة عمالة كويتية لا تقل عن 80%

# القطان: إهمال الموظفين تسبب في زيادة شكاوى المواطنين

قال النائب علي القطان إن كثرة الشكاوى التي تصل إلينا يوميا والتي نتابعها وهي حق أصيل لأصحابها مردها إهمال موظف أو تقاعس مسؤول، لافتا إلى أننا أمام حالتين إما تعمد بالإهمال وهذه مصيبة أو إهمال دون وعي وضياع للحقوق وهذة مصيبة أكبر وفي الحالتين لن نقف مكتوفي الأيدي بل سنحاسب المسؤولين عن حقوق المواطنين دون تردد.

علي القطان

# الكندري: إصلاح التعليم يتطلب وقف التعاقد مع دول أقل جودة

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري إن اصلاح المنظومة التعليمية ووقف تراجعها يتطلب من وزراء التربية والتعليم العالي زيادة الانفاق البحثي والتدريبي للمعلمين والهيئات التدريسية ووقف التعاقد مع دول تلي الكويت بمؤشر جودة التعليم والاستعانة بالكفاءات الوطنية لمراجعة الوضع التعليمي منهجا وأسلوبا.

# بن مطيع يطالب وزير التربية بالتراجع عن قرار عقد الاختبارات ورقياً

طالب النائب الدكتور أحمد بن مطيع وزير التربية بالتراجع عن اتخاذ قرار عقد اختبارات ورقية لطلبة الصف الثاني عشر، مؤكدا هذا القرار مرفوض في ظل ذروة تفشي فيروس كورونا وازدياد عدد الإصابات ولن نتهاون في حماية أبنائنا الطلبة وأسرهم والهيئة التعليمية والقائمين على المدارس».

وتساءل بن مطيع «إلى متى العشوائية في اتخاذ القرارات».

# الصقعبي يقترح زيادة أعداد المقبولين في «البترول الوطنية» ممن اجتازوا الاختبارات

أعلن النائب د.عبد العزيز الصقعبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بزيادة أعداد المقبولين في شركة البترول للإعلان المنشور في تاريخ 27 أكتوبر 2020 من الذين اجتازوا جميع الاختبارات.

ونص الاقتراح على ما يلي:

أعلنت شركة البترول الوطنية في تاريخ 27 أكتوبر 2020 عن توافر فرص عمل لحديثي التخرج من حملة الشهادات الجامعية الكويتيين حيث اجتاز الاختبار ما يقارب الـ 1000 متقدم ومتقدمة، وقد نمى إلى علمنا أن الشركة أعلنت عن عزمها عن قبول ما يقارب الـ300 متقدم ومتقدمة رغم أن آخر إعلان للشركة كان في سبتمبر 2018، علما بأن القطاع النفطي قد شهد توسعا ملحوظا مؤخرا بعد إعادة التشغيل والانتاج في شركة نفط الخليج وتوسع الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة KIPIC وحاجتها للمهندسين باختلاف تخصصاتهم حيث اقترب موعد تشغيل مصاف جديدة ورصف الغاز المسال LNG وغيرها من المصافي الأخرى التي تتطلب توظيف الكوادر الوطنية الشابة لسد هذا الاحتياج والمساهمة في تطور القطاع النفطي في الكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – زيادة أعداد المقبولين في شركة البترول

د. عبدالعزيز الصقعبي

للإعلان المذكور أعلاه من الذين اجتازوا جميع الاختبارات إلى عدد معقول يضع بعين الاعتبار عدم فتح باب التوظيف للعامين السابقين لتحقيق مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص وتحفيز الكوادر الوطنية الشابة للعمل في أهم قطاعات الدولة مع مراعاة احتياجات الشركات النفطية.

2 – إلغاء شرط التأمينات مستقبلا في حال عدم الإعلان عن فتح باب التوظيف لعامين متتاليين

# الجمهور يسأل وزير التجارة عن الشركات تستغل أراضي الدولة رغم انتهاء تعاقدها

أعلن النائب فايز الجمهور عن توجيهه سؤالا الى وزير التجارة والصناعة عن أسماء الشركات التي مازالت تستغل الأراضي المملوكة للدولة رغم انتهاء عقود إيجارها.

وقال الجمهور أبرمت الهيئة العامة للصناعة عقوداً إيجارية طويلة الأجل مع بعض الشركات للانتفاع بالأراضي التي تملكها الهيئة العامة للصناعة لاستخدامها لأغراض التخزين المختلفة، أو الصناعات الخفيفة، والحرفية والخدمية، وبعض هذه العقود قد انتهت فترتها الزمنية مما يستوجب وقف استغلال تلك الشركات للأراضي المملوكة للدولة».

وطلب إفادته بأسماء الشركات التي لازالت تستغل الأراضي المملوكة للدولة وقد انتهت فترة عقود إيجارها طويلة الأجل، وبيان تاريخ انتهاء العقد، مع تزويدي بصور ضوئية من جميع تلك العقود.

وأضاف: «ما هو الوضع القانوني في استمرار الشركات في العمل في تلك الأراضي؟ ما هي الإجراءات المزمع اتخاذها مع تلك الشركات؟ مع تزويدي بالمستندات. وهل تم التمديد لعقود بعض الشركات؟ إن كان الجواب بنعم. كم مدة التمديد؟ وما القيمة الإيجارية في فترة التمديد؟ وما هو السند القانوني للتمديد وتحديد القيمة الإيجارية؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

وتابع: هل هناك تعليمات وزارية مكتوبة في شأن عدم التمديد لتلك العقود؟ يرجى تزويدي بها إن وجدت.

من جهة أخرى وجه الجمهور سؤالا الى وزير الدولة لشئون البلدية ووزير الدولة لشئون الاسكان والتطوير العمراني

نص السؤال

توفير الرعاية السكنية حق مشروع للمواطنين، مما يستلزم تظافر الجهود من السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل توفيرها لما تتضمنه من أبعاد إجتماعية وإقتصادية وسياسية بالغة الأثر والأهمية.

لذلك جاءت قوانين الرعاية السكنية المتعاقبة بهدف دعم المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوفير أراضي لها لبناء وتنفيذ مشاريعها وتوزيع البدائل السكنية على المواطنين وتقليص مدة الإنتظار والطلبات المتراكمة.

وعلى الرغم من دعم السلطة التشريعية لكل السبل التي تدعم مهام المؤسسة في تفعيل وإنجاز المشاريع الإسكانية بأسرع وقت ممكن إلا أننا نرى تقاعس وبطء شديد في توزيع البدائل السكنية، حتى أصبحت القضية الإسكانية مشكلة تؤرق المواطنين ومزعجة جداً للأسرة الكويتية.

# اللوغاني يستقبل الفائزين بمسابقة العيد الوطني وذكرى التحرير

استقبل أمين عام مجلس الأمة بالتكليف عادل عيسى اللوغاني في مكتبه امس الفائزين بمسابقة العيد الوطني وذكرى التحرير التي نظمتها الأمانة العامة في فبراير الماضي.

وقام اللوغاني بتسليم الفائزين جوائزهم، معرباً عن شكره لهم وللمشاركين كافة في المسابقة على مشاركتهم وتفاعلهم معها.وحضر اللقاء الأمين العام المساعد لقطاع الإعلام أمل حمد المطوع

اللوغاني والفائزين بمسابقة العيد الوطني وذكرى التحرير